اكثرية لا دائمية فيجوز اثباتها للتنبيه على ابقاء الشيء على ابقاء الشيء على اصله
وعورض بان اثبات الالف لغة شاذة لا يحسن تخرج التنزيل عليها
والامر الثاني ان خفض حينئذ اى حين اذا قال لان ما استفهامية
يشكل على القواعد لانه اى خفض حين لا يكون بالاضافة اذ ليس
في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الا اى عند النحاة الجميع وكم عند ابي
اسحاق الزجاج ولا يكون خفضها بالابدال منها وذلك لا يجوز هنا
لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد من ان يقترن بهمزة الاستفهام
اشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا واختصت الهمزة بذلك
لانها اصل الباب ووضعها على حرف واحد نحو كيف انت اصحيح ام
سقيم وحين لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا تكون بدلا من ما ولا يكون
خفضها على ان تكون حين صفة لما لان ما لا توصف اذا كانت شرطية

اواستفهامية

٩٦

اواستفهامية وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة فوجب ان لا تكون صفة
ولا يكون خفضها على ان تكون حين بيانا اى عطف البيان كالمضمرات
عند الاكثرين وللامام الرازي ان يقول لما كانت على صورة حرف نقل
الاعراب منها الى ما بعدها فجرة بالحرف على حد مررت بالضارب على
القول باسمية ال وهو الاصح وكثير من النحاة المتقدمين يسمون الزائد
صلة لكونه يتوصل به الى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه
وبعضهم يسميه لغوا الالغاء اى عدم اعتباره في حصول الفائدة لكن
اجتناب هذه العبارة الاخيرة في التنزيل واجب لانه يتبادر الى الاذهان
من اللغو الباطل وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وفي هذا القدر كفاية لمن
تامل لان التامل اصل في درك الامور كلها ولذلك اختصر على التامل في ختم
الكتاب كما فعل في افتتاحه حيث قال وتقتضي بتاملها جادة الصواب

[illegible]

مؤكدا لانه يعطي الكلام معنى التاكيد والتقوية وبعضهم يسميه

Copyright © King Saud University